محمد صلاح الدين عيسى أبوطبل
المحاسبون المصريون

محمد متولى رضوان
محمد متولى رضوان وشركاه

بنك فيصل الإسلامي المصرى
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المجمعة
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
وتقرير مراقبا الحسابات عليها

محمد صلاح الدين عيسى أبوطبل
المحاسبون المصريون

محمد متولي رضوان
محمد متولي رضوان وشركاه

تقرير مراقبى الحسابات

إلى السادة/ مساهمي بنك فيصل الاسلامى المصري (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة **لبنك فيصل الاسلامى المصري** (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة البنك ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأى المتحفظ

- كما هو وارد بايضاح (٢٠ ج) فإنه تم الإعتماد علي البيانات المالية للشركات الشقيقة طبقا للقوانم المالية لها في تاريخ قبل ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

الرأى المتحفظ

وفيما عدا أثر ما ورد بأساس الرأي المتحفظ وما يترتب عليه من تسويات ، من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بوضوح فى جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي المجمع **لبنك فيصل الاسلامى المصري** (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد القوائم المالية .

القاهرة في : ٢٨ مارس ٢٠١٨

مراقبا الحسابات

محمد صلاح الدين عيسى أبوطبل
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
س. م. م (٤٤٣٤)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٥٨)
المحاسبون المصريون

محمد متولى رضوان
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
س . م . م (١٩٥٧)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٥٥)
محمد متولي رضوان وشركاه

المبزانية المجمعة
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بالألف جنيه مصري
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	(١٣)	٧,٣٧٢,٦٠٣	٦,٠٩٦,٨٣٣
أرصدة لدى البنوك	(١٤)	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	١٠,٤٩٣,٨٠٩
أوراق حكومية	(١٥)	١٠,٢٩١,٩٦٢	١٤,٤٩٠,٩٣٦
مخزون	(١٦)	٩١٢,٨٨٢	٣٢١,٨٩٠
اصول ضريبية مؤجلة		٢,٤٢٦	-
عملاء واوراق قبض بالصافي	(١٧)	٩٤٣,٤٠٨	٨٠٢,٧٥٩
أصول مالية بغرض المتاجرة	(١٨)	٣٨,٥٥٠	٢٠,٥٣٨
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(١٩)	٦,٨٣٤,٢٢٣	٥,٦٥٤,٠٢٤
استثمارات مالية			
متاحة للبيع	(٢٠/أ)	٤,٥٤٩,٧١٤	٥,٩٧٣,٠٢٦
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(٢٠/ب)	١٧,١٩٠,٨٣٥	٢٨,٥٧٦,٣٩٦
استثمارات في شركات تابعة (غير مجمعة) وشقيقة	(٢٠/ج)	٢٠٠,١٨١	١٨٥,٣١٢
اصول أخرى	(٢١)	١,٦٠٥,١٩٦	٢,٠٢٢,٩١٩
أصول غير ملموسة	(٢٢)	١٠,٩٨٦	١٠,٠٣٧
أصول ثابتة	(٢٣)	١,٩٨٦,٥٦٤	١,٩٧٠,٩١٠
استثمارات عقارية	(٢٤)	٥٠,٥٢٥	٥٠,٧٥٩
إجمالي الأصول		٨٥,٠٢٥,٦٢٧	٧٦,٦٧٠,١٤٨
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٥٧٥,١٣٠	٤٧٤,٨٠٦
قروض طويلة الاجل		٦٤,٩٩٥	١٣٨,٨٥٥
موردون و اوراق دفع		٢٧٠,٣٥٥	٢٠٨,٢٨٨
الأوعية الادخارية وشهادات الأدخار	(٢٦)	٧٠,٩٦٩,٢١٦	٦٣,٧٥٣,٢٠٤
التزامات أخرى	(٢٧)	٢,٩٧٧,٣٤٦	٢,٩١٠,٧٤٦
التزامات ضريبية مؤجلة		٣٢,٦٨٢	٢٩,٠٢٠
مخصصات أخرى	(٢٨)	٥٢,١٨٩	٤٢,٧٨٩
إجمالي الالتزامات		٧٤,٩٤١,٩١٣	٦٧,٥٥٧,٧٠٨
حقوق المساهمين فى البنك :			
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢٩)	١,٧٧٥,٦٨١	١,٥٨٠,٥١٥
أسهم خزينة	(٢٩)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	(٣٠)	٢,٨٣٢,٨٥٨	٢,٨٨٠,٣٣٨
الأرباح المحتجزة وصافى ارباح العام	(٣٠/د)	٤,٩٦٠,٩٤٠	٤,٢٠٠,٨٧٦
		٩,٥٥٩,٥٨٧	٨,٦٥١,٨٣٧
حقوق الأقلية		٥٢٤,١٢٧	٤٦٠,٦٠٣
إجمالي حقوق الملكية		١٠,٠٨٣,٧١٤	٩,١١٢,٤٤٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٨٥,٠٢٥,٦٢٧	٧٦,٦٧٠,١٤٨

رئيس قطاع الشئون المالية
المعتز بالله محمد عوض

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.
- تقرير مراقبي الحسابات مرفق.

قائمة الدخل المجمعة
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ **ألف جنيه مصري**	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف جنيه مصري
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة		٦,٤٩٥,٣٧٠	٥,٤٠٤,١٥١
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة		(٣,٦٢٥,٠٣٦)	(٣,١٥٣,٦٣٤)
المبيعات		٢,٢٧٤,٩٤٩	١,٥٩٩,٩٥٠
صافى الدخل من العائد والمبيعات	(٦)	٥,١٤٥,٢٨٣	٣,٨٥٠,٤٦٧
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	١٩٦,٣٢٩	١٧٦,٨٧١
تكلفة المبيعات		(١,٩٦٥,٠٩٣)	(١,٣٥٥,٧٣٤)
توزيعات الأرباح المحققة	(٨)	٥٤,٦٧٧	٤٠,٠١٥
صافى دخل المتاجرة	(٩)	٤٧,٠١١	١٦,٢٨٥
(خسائر)/أرباح الاستثمارات المالية	(٢٠/د)	(٥٦,٦٠٧)	١٧٧,٤٥٦
(عبء) رد الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(١٠)	(١٦٣,٠٩٠)	١٠,٧٥١
مصروفات إدارية	(١١)	(٨٢٠,٥٢٥)	(٦٨٢,٣٤٥)
الزكاة المستحقة شرعا		(٣٨,٤٦٨)	(٣٢,٢٧٩)
إيرادات تشغيل أخرى	(١٢)	٦١,٧٣٢	١,٥٠٧,٠٠٥
الربح قبل ضرائب الدخل		٢,٤٦١,٢٤٩	٣,٧٠٨,٤٩٢
ضرائب الدخل		(٦٤٨,٤٧٨)	(٧٦٢,٤١٨)
صافى أرباح العام قبل حقوق الأقلية		١,٨١٢,٧٧١	٢,٩٤٦,٠٧٤
حقوق الأقلية		(٣٥,٥٤٨)	(٣٢,٠٨١)
صافى أرباح العام بعد حقوق الأقلية		١,٧٧٧,٢٢٣	٢,٩١٣,٩٩٣

رئيس قطاع الشئون المالية
المعتز بالله محمد عوض

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاح	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	الأرباح المحتجزة و صافى أرباح العام	إجمالي حقوق الملكية	حقوق الأقلية	الاجمـالى
	رقم	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠١٧		١,٥٧٠,٦٢٣	٢,٨٨٠,٣٣٨	٤,٢٠٠,٨٧٦	٨,٦٥١,٨٣٧	٤٦٠,٦٠٣	٩,١١٢,٤٤٠
صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع		-	(٣٥٤,٢٣٦)	-	(٣٥٤,٢٣٦)	-	(٣٥٤,٢٣٦)
صافى الدخل المعترف به مباشرة فى حقوق الملكية		١,٥٧٠,٦٢٣	٢,٥٢٦,١٠٢	٤,٢٠٠,٨٧٦	٨,٢٩٧,٦٠١	٤٦٠,٦٠٣	٨,٧٥٨,٢٠٤
المحول الى زيادة راس المال		١٩٥,١٦٦	-	(١٩٥,١٦٦)	-	-	-
معاملات أخرى		-	-	-	-	٤٠,٧٣٦	٤٠,٧٣٦
توزيعات أرباح		-	-	(٥٣٢,٦٣٩)	(٥٣٢,٦٣٩)	(١٢,٧٦٠)	(٥٤٥,٣٩٩)
المحول إلى إحتياطى قانوني(عام)		-	٢٨٨,٧٤١	(٢٨٨,٧٤١)	-	-	-
المحول إلى احتياطات أخرى		-	١٧,٩٨٢	(٥٨٠)	١٧,٤٠٢	-	١٧,٤٠٢
صافى ارباح العام		-	-	١,٧٧٧,٢٢٣	١,٧٧٧,٢٢٣	٣٥,٥٤٨	١,٨١٢,٧٧١
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ قبل التعديل الى احتياطي المخاطر البنكية		١,٧٦٥,٧٨٩	٢,٨٣٢,٨٢٥	٤,٩٦٠,٩٧٣	٩,٥٥٩,٥٨٧	٥٢٤,١٢٧	١٠,٠٨٣,٧١٤
المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام		-	٣٣	(٣٣)	-	-	-
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	(٢٩)،(٣٠)	١,٧٦٥,٧٨٩	٢,٨٣٢,٨٥٨	٤,٩٦٠,٩٤٠	٩,٥٥٩,٥٨٧	٥٢٤,١٢٧	١٠,٠٨٣,٧١٤
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠١٦		١,٠٤٩,٤٦٣	١,٢٩٠,٨٣٣	٢,١٧٦,١٦٢	٤,٥١٦,٤٥٨	٤٤٩,٦٠٣	٤,٩٦٦,٠٦١
صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع			١,٤٧٢,٨٥٧		١,٤٧٢,٨٥٧		١,٤٧٢,٨٥٧
صافى الدخل المعترف به مباشرة فى حقوق الملكية			٢,٧٦٣,٦٩٠		٥,٩٨٩,٣١٥		٦,٤٣٨,٩١٨
أسهم خزينة		-	-	-	-	-	-
محول الى رأس المال		٥٢١,١٦٠	-	(٥٢١,١٦٠)	-	-	-
معاملات أخرى		-	-	-	-	(٣,٢٧٤)	(٣,٢٧٤)
توزيعات أرباح		-	-	(٢٩١,٤٠٥)	(٢٩١,٤٠٥)	(١٧,٨٠٧)	(٣٠٩,٢١٢)
المحول إلى إحتياطى قانوني(عام)		-	٧٥,٣٨٥	(٧٥,٣٨٥)	-	-	-
المحول إلى احتياطات أخرى		-	٩٢٧	(٩٢٧)	-	-	-
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية عن اصول الت ملكيتها		-	٣٩,٩٣٤	-	٣٩,٩٣٤	-	٣٩,٩٣٤
صافى أرباح العام		-	-	٢,٩١٣,٩٩٣	٢,٩١٣,٩٩٣	٣٢,٠٨١	٢,٩٤٦,٠٧٤
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ قبل التعديل الى احتياطي مخاطر بنكية		١,٥٧٠,٦٢٣	٢,٨٧٩,٩٣٦	٤,٢٠١,٢٧٨	٨,٦٥١,٨٣٧	٤٦٠,٦٠٣	٩,١١٢,٤٤٠
المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام		-	٤٠٢	(٤٠٢)	-	-	-
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	(٣٠)،(٣١)	١,٥٧٠,٦٢٣	٢,٨٨٠,٣٣٨	٤,٢٠٠,٨٧٦	٨,٦٥١,٨٣٧	٤٦٠,٦٠٣	٩,١١٢,٤٤٠

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية فى أنشطة التشغيل			
صافى الأرباح قبل ضرائب الدخل		٢,٤٦١,٢٤٩	٣,٧٠٨,٤٩٢
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
إهلاك أصول ثابتة و استثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة	(٢٣، ٢٤، ٢٢)	١٠٣,٠٣٥	١١٣,٨٢٥
اضمحلال الأصول	(٣١)	٤٤٢,٢٤٠	٢٤١,٢٥٨
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٨)	(٤)	٧٧
عبء مخصصات	(٢٨)	٦,٣٠٠	١٧,٥٩٦
(المستخدم) من المخصصات	(٢٨)	(٣,٤١٠)	(٨٨,٣٣٢)
ضرائب دخل مؤجلة		١,٢٣٦	(٤,٣٤٠)
أرباح بيع أصول ثابتة	(١٢)	(٢٦,٧٩٥)	(٢٨,٨٢٠)
أرباح استثمارات مالية	(٢٠/د)	(١٦٦,٤٦٢)	(٨٦,٣٠٩)
توزيعات أرباح محققة	(٨)	(٥٤,٦٧٧)	(٤٠,٠١٥)
ضرائب دخل مسددة		(٦٤٨,٤٧٨)	(٧٦٢,٤١٨)
		٢,١١٤,٢٣٤	٣,٠٧١,٠١٤
صافى التغير فى الاصول والالتزامات المتداولة			
التغير فى الارصدة لدى البنك المركزى فى اطار نسبة الاحتياطى الالزامى	(١٣)	(٨٧٧,٥١٠)	(٢,٣٣١,٥٦٠)
التغير فى ودائع لدى البنوك	(١٤)	(٢٣,٠٥٩,٣٩٣)	(١,٧٢٨,٣١٧)
التغير فى أوراق حكومية استحقاق اكثر من ٣ شهور	(١٥)	٣,٠١١,٣٦٤	(٣,٥٣٧,٨٨٧)
التغيرفى استثمارات مالية بغرض المتاجرة	(١٨)	(١٨,٠١٢)	١١,٠٨٩
التغير فى مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء	(١٩)	(١,٣٤٠,١٠١)	(٨١٨,٨٩٩)
التغير فى المخزون	(١٦)	(٥٩٠,٩٩٢)	(٥٣,٠٣٥)
التغيرفى عملاء وأوراق قبض	(١٧)	(١٤٠,٩٥٢)	(٢٦٥,٥٤٩)
التغير فى أصول أخرى	(٢١)	٤٣٤,٨٨٤	(٦٦٥,١٢٤)
التغير فى أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	١٠٠,٣٢٤	٧٤,٧٠٥
التغير فى أوعية إدخارية وشهادات ادخار	(٢٦)	٧,٢١٦,٠١٢	١٤,٨٠٩,١٨٦
التغير فى موردون وأوراق دفع		٦٢,٠٦٧	(١٢,٦٩٧)
التغير فى المستحق الي شركات شقيقة وأطراف ذات علاقة		-	١٣٢
التغير فى إلتزامات أخرى	(٢٧)	(٨٤,٦٦٧)	٩١٥,٥٥٤
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل (١)		(١٣,٠٠٣,٤٠٨)	٩,٤٦٨,٦١٢
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
متحصلات من استثمارات مالية متاحة للبيع		٩٥٥,٤٠٥	٢٠,٩٠٧,٨٨١
متحصلات من (مدفوعات في) شراء استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		١١,٣٩٠,٤١٤	(٢٧,٣٩٦,٣٤١)
(مدفوعات في) متحصلات من استثمارات في شركات تابعة و شقيقة		(١٤,٨٦٩)	٥٥٣
توزيعات أرباح محققة	(٨)	٥٤,٦٧٧	٤٠,٠١٥
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة و غير ملموسة	(٢٣)	(١٦٩,٥١٦)	(٢٩٤,٦٥٤)
متحصلات من إستبعادات أصول ثابتة	(٢٢)	٧٦,٩٠٧	٥٢,٠٧٣
(مدفوعات) في استثمارات عقارية	(٢٣)	-	(٢٦,٠٠٠)
متحصلات من استثمارات عقارية	(٢٤)	-	١١٨,٤٨٢
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار (٢)		١٢,٢٩٣,٠١٨	(٦,٥٩٧,٩٩١)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(مدفوعات فى) مقبوضات من قروض طويلة الأجل		(٧٣,٨٦٠)	٤١,١٦٣
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٥٥٠,٧٠٦)	(٢٦٥,٧٨٦)
نصيب حقوق الأقلية من توزيعات الأرباح		(١٢,٧٦٠)	(١٧,٨٠٧)
التغير في استثمارات حقوق الأقلية		٤٠,٧٣٦	(٣,٢٣١)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل (٣)		(٥٩٦,٥٩٠)	(٢٤٥,٦٦١)
صافى (النقص) في النقدية وما فى حكمها خلال العام		(١,٣٠٦,٩٨٠)	٢,٦٢٤,٩٦٠
رصيد النقدية وما فى حكمها - أول العام	(٣٢)	٦,٤٣٢,٠٤٣	٣,٨٠٧,٠٨٣
رصيد النقدية وما فى حكمها - آخر العام	(٣٢)	٥,١٢٥,٠٦٣	٦,٤٣٢,٠٤٣

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصري
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٣)	٧,٣٧٢,٦٠٣	٦,٠٩٦,٨٣٣
أرصدة لدى البنوك	(١٤)	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	١٠,٤٩٣,٨٠٩
أوراق حكومية	(١٥)	١٠,٢٩١,٩٦٢	١٤,٤٩٠,٩٣٦
أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى	(١٣)	(٦,١٧٨,٢١٠)	(٥,٣٠٠,٧٠٠)
ودائع لدى البنوك (إستحقاق أكثر من ٣ شهور)	(١٤)	(٣٢,٦٥٠,٤٤٢)	(٩,٥٩١,٠٤٩)
أوراق حكومية إستحقاق أكثر من ٣ شهور	(١٥)	(٦,٧٤٦,٤٢٢)	(٩,٧٥٧,٧٨٦)
		٥,١٢٥,٠٦٣	٦,٤٣٢,٠٤٣

* لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلى:
- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ١٧,١٦١ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٦٤,٣٠٢ ألف جنيه مصرى للعملاء والبنوك والمخصصات الاخرى.
- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية متاحة للبيع فروق التقييم والتى أدرجت ببندى خسائر اضمحلال استثمارات مالية واحتياطى القيمة العادلة بمبلغ ٦٣٤,٣٦٩ ألف جنيه مصرى كما تم إضافة مبلغ ١١٦,٤٦٢ ألف جنيه مصرى تمثل أرباح بيع إستثمارات مالية متاحة للبيع خلال السنة.
- لم تتضمن توزيعات الأرباح المدفوعة الحركة على دائنو توزيعات ببند أرصدة دائنة أخرى بمبلغ ٥٣٤,٠٠٠ ألف جنيه مصرى.

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .

١ - معلومات عامة

يقدم **بنك فيصل الأسلامى المصري** خدمات للمؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٣٦ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو – القاهرة.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية، والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية .

نبذة عن المجموعة :

يمتلك بنك فيصل الإسلامي المصري عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

	نسبة المساهمة للبنك وشركاته التابعة
فيصل للإستثمارات المالية	%٩٩,٩٩
فيصل لتداول الاوراق المالية	%٧٩,٩٠
صرافة بنك فيصل	%٨٧,٠٠
الإسلامية للثروة الحيوانية *	%٨٥,٢٢
الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية *	%٤٤,٤٤
القاهرة لصناعة الكرتون " كوباك "	%٣١,٣٧
الإسلامية للتجارة الخارجية *	%٧٨,٨٠
الأفق للإستثمار والتنمية الصناعية *	%٤٠,٠٠
الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو" *	%٣٤,٧٢
الخلود للتنمية العقارية والسياحية *	%٢٥,١٩
الإسلامية لصناعة مواد التغليف " إيكوباك "	%٤٠,٠٠
مصر لصناعة مواد التغليف " إيجيراب "	%٥١,٣٨
الطاقة للصناعات الالكترونية *	%٢٥,٠٠
فيصل للاستثمارات والتسويق العقارى	%٤,٩٩

ب - الشركات الشقيقة :

الجيزة للبوبات والصناعات الكيماوية *	%٤٨,٥٧
الإسلامية للإستثمار والتنمية *	%٤٣,٧٦
العربية لأعمال التطهير " أراديس " *	%٤٠,٠٠
اوراسكوم للإسكان والتعمير *	%٤٠,٠٠
العربية للوساطة في التأمين *	%٢٥,٠٠
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات *	%٢٤,٧٥
مستشفى مصر الدولي *	%٢٤,٠٨
الإسلامية لإنتاج الأرضيات *	%٢٠,٠٠

* الشركات التابعة والشقيقة غير المسندة لمراقبى حسابات بنك فيصل الإسلامى المصرى.

لم يتم تجميع أرصدة ونتائج أعمال الشركات التالية نظراً لأنها تحت التصفية ومتوقفة عن النشاط ولا يوجد لها ميزانيات وقد تم تخفيض قيمة مساهمة بنك فيصل في تلك الشركات في القوائم المالية المستقلة للبنك وبيانها كالتالي :

- الشركة العالمية للاستيراد والتصدير (شركة تابعة)
- شركة يونايتد (شركة تابعة)
- الشركة الإسلامية للمنظفات الصناعية (شركة شقيقة)
- الشركة الإسلامية لإنتاج الأرضيات (شركة شقيقة)
- شركة البهامس (شركة شقيقة)
- شركة التجارة الخارجية

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع وعقود المشتقات المالية ، كما تم إعدادها طبقا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة .

- تم اعتماد القوائم المالية المجمعة بواسطة إدارة البنك

التجميع

ب/١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشرأو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية و القدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التى يمتلك البنك القدرة علي التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة علي السيطرة المنشأت الأخرى .
ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذى تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذى تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع ، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

ب / ٢ المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

ب / ٣ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقا لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار فى أى شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، و يتم إثبات نصيب الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التى يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ب - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال العام المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية العام المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافى دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود) .
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافى الأستثمار.

يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات فى التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات فى التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف فى بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير فى القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن إحتياطى القيمة العادلة فى حقوق الملكية .

هـ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء والبنوك (مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء والبنوك)، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، واستثمارات مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

هـ/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة : أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها فى الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح فى الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها علي أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :

• عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .

• عند إدارة بعض الإستثمارات مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الإستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

• الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

هـ/٢ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء والبنوك

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة.
- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

هـ/٣ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة .

هـ/٤ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات فى أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية فى تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر وللاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع .

- يتم الإعتراف أولاً بالأصول المالية التى لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الإعتراف بالأصول المالية التى يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة.

- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع و الاصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

- يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للاصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر و يتم الاعتراف مباشرة فى حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

- يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك فى تحصيلها .

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها فى أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال فى القيمة .

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذى يسرى عليه تعريف – المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع إلى مجموعة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة فى تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

١. في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر .

٢. في حالة الأصل المالي الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها فى الأرباح والخسائر وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر.

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

و - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية.

ز - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة .

ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ز/١ تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار العام حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

ز/٢ تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

ز/٣ تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

ز/٤ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ح - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد

ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصروفات العائد علي أساس الاستحقاق بطريقة العائد الإسمى حيث أن الفروق بين طريقة العائد الإسمى و طريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهرية.

ط - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الاخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار العام التي يتم أداء الخدمة فيها .

ي - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

ك - اضمحلال الأصول المالية

ك / ١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الاستثمارات المالية أو مجموعة من الاستثمارات المالية ، ويعد الاستثمار المالي أو المجموعة من الاستثمارات المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للاستثمار (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للاستثمار المالي أو لمجموعة الاستثمارات المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التوظيف مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المدين أو دخوله في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية للصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير الى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم البنك بتقدير العام ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه العام بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً .

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر عن عمليات التوظيف و الاستثمار مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخيه .
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل الى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل الى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر عن عمليات التوظيف والاستثمار المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار في قائمة الدخل.

وإذا كان التوظيف أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل . وللأغراض العملية ، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر من عمليات التوظيف و الاستثمار ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة . وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر عمليات التوظيف والاستثمار المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في العام التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة الى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير الى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

ك/٢ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع ، وفى حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل .

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ ، فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل .

ل - الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون . ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

م - الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة فى تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك فى صافى الأصول بما فى ذلك الإلتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد للشركة التابعة أو الشقيقة فى تاريخ الإقتناء وتبوب الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة وشقيقة ضمن تكلفة الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المستقلة للبنك. ويتم إختبار مدى إضمحلال الشهرة سنويا على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة إستهلاك الشهرة بواقع ٢٠% سنويا أو بقيمة الإضمحلال فى قيمتها أيهما أكبر ، وتدخل الشهرة المتعلقة بشركات تابعة وشقيقة فى تحديد أرباح وخسائر بيع تلك الشركات.

ويتم توزيع الشهرة على وحدات توليد النقد لأغراض إختبار الإضمحلال. وتتمثل وحدات توليد النقد فى القطاعات الرئيسية للبنك.

ن - المخزون

يتم تقييم عناصر المخزون على النحو التالي :

أ - خامات : بالتكلفة (بإتباع طريقة المتوسط المتحرك) أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

ب - قطع الغيار والمهمات : بالتكلفة (بإتباع طريقة المتوسط المتحرك) أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

ج - إنتاج تام: بالتكلفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتشمل التكلفة الصناعية نصيب الوحدة من الخامات ، الأجور والمصروفات الصناعية المباشرة وغير المباشرة .

صافى القيمة البيعية هى سعر البيع التقديرى فى سياق النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية اللازمة لإتمام البيع.

يتم الاعتراف بالانخفاض فى قيمة المخزون إلى صافى القيمة البيعية وجميع خسائر المخزون ضمن تكلفة المبيعات بقائمة الدخل فى العام التى حدث فيها الانخفاض أو الخسارة . ويتم الاعتراف برد الانخفاض فى المخزون الناتج من الارتفاع فى صافى القيمة البيعية بقائمة الدخل كتخفيض من تكلفة المبيعات فى العام التى حدث فيها الرد .

س - العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمتحصلات الأخري بالقيمة الأصلية للفاتورة بعد خصم أية خسائر إضمحلال .

ويتم قياس خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للعملاء والأرصدة المدينة الأخرى والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة . ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال بقائمة الدخل. ويتم الاعتراف برد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل في العام التى حدث فيها الرد.

ع - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في العام التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكتبي وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز المالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً . ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية . ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

ف - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية . وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى . ولغرض تقدير الاضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ص - الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي ، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة ، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل . وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي .

الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن العام التي حدثت فيها . وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة .
ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت علي مدار فترة العقد .

التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ق - النقدية وما فى حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما فى حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية (أذون خزانة) .

ر - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات . ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ش - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة العام كل من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ت - التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل .

ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ث - رأس المال

ث/١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

ث/٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في العام التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ث/٣ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس المال ، يتم خصم مبلغ الشراء من إجمالي حقوق الملكية حيث يمثل تكلفة أسهم خزينة وذلك حتى يتم إلغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة الى حقوق الملكية .

خ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

ذ - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٣ - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للانشطه التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى . ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى .

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول . ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة . وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية . بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

٣/أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة . ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر . ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً . ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية . وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين ، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى
بالنسبة لأدوات الدين والأذون ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان ، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة ، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان . ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر
يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :
الضمانات
يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .
* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان . ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق . ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات . ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الأخر بإجراء المقاصة . ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف ، أو الضمانات ، أو الاعتمادات المستندية . ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان . إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة . ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

أ/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الإئتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية العام مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة . ومع ذلك ، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف . ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

تقييم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م		٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	
للعملاء	توظيف وتسهيلات %	مخصص خسائر الاضمحلال %	توظيف وتسهيلات %	مخصص خسائر الاضمحلال %
ديون جيدة	٧٤,٨	١٤,١	٦٩,٩	١٦,٦
المتابعة العادية	٧,٨	١,٦	٩,٠	٢,٢
المتابعة الخاصة	٠,٧	٠,١	٣,٣	٠,١
ديون غير منتظمة	١٦,٧	٨٤,٢	١٧,٨	٨١,١
	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٢٩/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال الفترة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣%	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥%	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠%	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠%	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠%	٤	ديون غير منتظمة

أ/٥ الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال العام الحالي بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي:

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصرى
أراضى ومبانى	٢٨,٦٧٠
اضمحلال	(٧,٠٦٦)
بيع	(٤,٤٤٣)
الإجمالى	١٧,١٦١

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي . ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً

٣/ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

ب/١ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً .

ب/٢ خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

٣/ج خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء . ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
* إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

٣/د إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.
وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعه الخارجية خلال السنتين الماضيتين . ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية الحالية :

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعه الخارجية خلال السنتين الماضيتين .
ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية الحالية :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
إجمالى القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات	٦,٢٦٣,٥٧٥	٥,٧٠٨,٠٦٤
الشريحة الأولى بعد الاستبعادات Going-concern capital	٥,١١١,٨٢٧	٤,٤٨٢,٧٠٥
رأس المال الأساسى المستمر بعد الاستبعادات Common Equity	٤,٤٣٥,٩٠٤	٤,٤٨١,٨٦٣
رأس المال المصدر والمدفوع	١,٧٧٥,٦٨١	١,٥٨٠,٥١٥
أسهم خزينة (-)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	٧٦٦,٩٣١	٧٦٦,٩٣١
الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)	٢,٩٣٢,٧٢٥	٣,١٠٥,٤٠٢
قيمة الفائض (العجز) فى راس المال الاساسى المستمر بعد الاستبعادات عن نسبة ال ٤,٥ %	٢,٢٩٧,٩٩٢	٢,٥١٠,٧٠٣
الدعامة التحوطية المتاحة من فائض مكونات راس المال الاساسى المستمر بعد الاستبعادات (إن وجد)	٥٩٣,٨٦٤	٢٧٣,٧٧٢
إجمالى الدعامة التحوطية المكونة	٥٩٣,٨٦٤	٢٧٣,٧٧٢
رأس المال الأساسى الإضافى Additional Going Concern	٦٧٥,٩٢٣	٨٤٢
الأرباح / (الخسائر) المرحلية ربع السنوية	٦٧٥,٠٤٧	-
حقوق الأقلية	٨٧٦	٨٤٢
إجمالى الاستبعادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity	(١,٠٢٩,٥٤١)	(٩٦١,٠٩٣)
عناصر يتم خصمها	(٩٧١,٩٩٢)	(٧٩٤,٢٦٧)
استثمارات البنك فى الشركات المالية (بنوك أو شركات) وشركات التأمين	(٩٦٣,٢٠٤)	(٧٨٨,٢٤٥)
قيمة الزيادة عن ١٠% من رأس المال المصدر للشركة لكل استثمار على حده (أسهم) (-)	(٣٢,٩٨٦)	(١٧,٤١٢)
قيمة الزيادة عن ١٠ % من أصول الصندوق لكل استثمار على حده (صناديق الاستثمار) (-)	(٢٢,٦٦٢)	(١٣,٨٠٩)
الزيادة فىاجمالى استثمارات البنك التتمثل ١٠% أو أقل من رأس المال المصدر للشركة المالية وصافى أصول صندوق الاستثمار عن ١٠% من رأس المال الأساسى المستمر بعد التعديلات الرقابية (-)	(٩٠٧,٥٥٦)	(٧٥٧,٠٢٤)
الأصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة) (-)	(٨,٧٨٩)	(٦,٠٢٢)
عناصر لا يعتد بها	(٥٧,٥٤٩)	(١٦٦,٨٢٦)
رصيد احتياطى القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع التى تم اعادة تبويبها لاستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (إذا كان سالبا)	(٥٧,٥٤٩)	(١٦٦,٨٢٦)
الشريحة الثانية بعد الاستبعادات(Gone-Concern Capital)	١,١٥١,٧٤٨	١,٢٢٥,٣٥٩
٤٥% من قيمة الاحتياطى الخاص	١٥,١٤٧	١٥,١٤٧
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجباً)	١,٠٠٦,٨٨٢	١,١١٤,٢٣٩
٤٥% من رصيد احتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	٨٤٤,١٠٣	١,٠٠٣,٥١٠
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	١٦٢,٧٧٩	١١٠,٧٢٩
إجمالى مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة	١٢٩,٧١٩	٩٥,٩٧٣
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة	١٢٩,٧١٩	٩٥,٩٧٣
إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل	٤٧,٥٠٩,١٤٤	٤٣,٨٠٣,٥٥٦
إجمالى مخاطر الائتمان	٣٣,٥٥٠,٩٦٤	٢٩,٠٨١,٠٨٥
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر لمخاطر الائتمان	٣٣,٥٥٠,٩٦٤	٢٩,٠٨٠,٩٨٨
متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل	-	١٠
قيمة التجاوز لاكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر	٩,٨٥١,٢٩٣	١١,٤٧١,٢٤٣
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	١٦,٣٢٢	-
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	٣٩٤,٣٦٧	٣٢٥,١٢٣
رأس المال الأساسى المستمر بعد الاستبعادات / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الأئتمان والسوق والتشغيل	% ٩,٣٤	% ١٠,٢٣
إجمالى الدعامة التحوطية / اجمالى الاصول والالتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	% ١,٢٥	% ٠,٦٣
رأس المال الأساسى المستمر بعد الاستبعادات متضمن الدعامة التحوطية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الأئتمان والسوق والتشغيل	% ٩,٣٤	% ١٠,٢٣
إجمالى الشريحة الأولى متضمنة الدعامة التحوطية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الأئتمان والسوق والتشغيل	% ١٠,٧٦	% ١٠,٢٣
إجمالى الشريحة الثانية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الأئتمان والسوق والتشغيل	% ٢,٤٢	% ٢,٨٠
إجمالى القاعدة الرأسمالية بدون الدعامة التحوطية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (مع الاخذ فى الاعتبار تاثير اكبر ٥٠عميل)	% ١١,٩٣	% ١٢,٤١
إجمالى القاعدة الرأسمالية متضمنة الدعامة التحوطية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (مع الاخذ فى الاعتبار تاثير اكبر ٥٠عميل)	% ١٣,١٨	% ١٣,٠٣
إجمالى القاعدة الرأسمالية متضمنة الدعامة التحوطية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (بدون الاخذ فى الاعتبار تاثير اكبر ٥٠عميل)	% ١٦,٦٣	% ١٧,٦٥

٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

٤/ أ خسائر الاضمحلال في مشاركات ومرابحات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومرابحات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل . ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المرابحات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المرابحة الواحدة في تلك المحفظة . وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

٤/ ب اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد فى قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي ، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور فى الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات فى التكنولوجيا .

٤/ ج استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ، وإذا أخفق البنك فى الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا فى بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

٤/ د القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة فى أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بأعدادها .وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

٤/هـ ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامه لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة علي الدخل وهناك عدد من العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقا لتقديرات مدي احتمال نشأت ضرائب أضافية ، وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر علي ضريبة الدخل.

٥ - التحليل القطاعي

- **التحليل القطاعي للأنشطة**

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرابحات الشخصية ومرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد و المبيعات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:		
البنك المركزى المصرى	١,٥٣٣,٧٣٥	٣٦٩,٨٧٠
البنوك الأخرى	٥٥١,٥٨٦	٢٢٣,٦٥٠
العملاء	٦٣٥,٠٠٠	٢,٠٥٤,٢٤٠
المبيعات	٢,٢٧٤,٩٥٠	-
المجموع	٤,٩٩٥,٢٧١	٢,٦٤٧,٧٦٠
عائد أوراق حكوميه	٣,٧٠١,٦٣٦	٤,٢٥٣,٨٧٣
استثمارات في أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع	٧٣,٤١٢	١٠٢,٤٦٨
الأجمالى	٨,٧٧٠,٣١٩	٧,٠٠٤,١٠١
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة:		
ودائع وحسابات جارية :		
البنوك	(٢١٣,٦٤٩)	(٧٩,٣٩٨)
العملاء	(٣,٤١١,٣٨٧)	(٣,٠٧٤,٢٣٦)
الإجمالي	(٣,٦٢٥,٠٣٦)	(٣,١٥٣,٦٣٤)
الصافي	٥,١٤٥,٢٨٣	٣,٨٥٠,٤٦٧

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف و الاستثمار	٤٦,٢٥٢	٤٥,٨٩١
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٨,٠٠٦	٥,٩٢٣
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٤,٢٧٩	٣,٨٣٠
أتعاب أخرى	١٣٧,٧٩٢	١٢١,٢٢٧
الأجمالى	١٩٦,٣٢٩	١٧٦,٨٧١

٨ - توزيعات الأرباح المحققة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
أوراق مالية بغرض المتاجرة	٢,٩٢٦	١,٧٩٠
أوراق مالية متاحة للبيع	٤٨,٨٤٠	٣١,٢٢٩
شركات تابعة وشقيقة	٢,٥٨٦	٦,٨٠٦
صناديق استثمار	٣٢٥	١٩٠
الأجمالى	٥٤,٦٧٧	٤٠,٠١٥

٩ - صافي دخل المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
عمليات النقد الأجنبي		
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	٢٧,٧٢٣	٢٣,٩٤٥
أرباح / (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات		
ادوات حقوق الملكية بغرض المتاجرة	٨,٦٦٨	-
بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة	١٠,٦٢٠	(٩,٧٨٧)
ادوات دين بغرض المتاجرة	-	٢,١٢٧
الأجمالى	٤٧,٠١١	١٦,٢٨٥

١٠ - (عبء) رد الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
مشاركات ومرابحات و مضاربات مع العملاء	(١٦٧,٩٤٣)	٣,١٦٥
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٤,٨٥٣	٧,٥٨٦
الأجمالى	(١٦٣,٠٩٠)	١٠,٧٥١

١١ - مصروفات إدارية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(٣٨٨,٤٥٢)	(٣٧٨,٢٤٥)
تأمينات اجتماعية	(١٧,٢٤٨)	(١٤,٢٢٩)
تكلفة المعاشات		
تكلفة نظم الاشتراكات المحددة	(١١,٥١٤)	(١١,٢٨٨)
	(٤١٧,٢١٤)	(٤٠٣,٧٦٢)
مصروفات إدارية أخرى	(٤٠٣,٣١١)	(٢٧٨,٥٨٣)
الأجمالى	(٨٢٠,٥٢٥)	(٦٨٢,٣٤٥)

وفيما يلي تحليل لمكونات بند مصروفات إدارية أخرى :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري
إهلاك إداري واستهلاك *	٤٢,٩٢٢
مزايا للعاملين	٤١,٩٧٧
اشتراكات ورسوم	٤٨,٨٩٨
صيانة وتأمين	١٩,٥٤٦
مصروفات بريد وسويفت	٦,٤٦٠
أدوات كتابية ومطبوعات	٨,٧٠٧
ايجارات	١,١٦٩
دعاية وإعلان	٢٦,٤٦٣
استقبال وضيافة	١٤,٨٤٢
بدلات سفر وانتقال	١٥,٠٢٦
مياه وكهرباء وتليفونات	١٥,٣١١
خدمات اجتماعية	١,٥٠١
إيجار مقار الصارف الآلي وتشغيله	٣٥,٥٢٢
مصروفات الدمغة	١٦,٥٦٩
مصروفات بنكية	١,٧٩٧
مصاريف قضائية وتكاليف الحراسة	٥,٢٢٢
مصاريف نقل انتاج تام	١٥,٤٧٣
متنوعة	٨٥,٩٠٦
	٤٠٣,٣١١

* يتضمن البند الإهلاكات الإدارية للبنك وشركات المجموعة ولا يتضمن إهلاك خطوط الإنتاج للشركات ذات الطبيعة الصناعية حيث تم إدراج إهلاك خطوط الإنتاج ضمن بند تكلفة المبيعات بقائمة الدخل.

١٢- إيرادات تشغيل أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة	٦٦,٤٠٣	١,٥٥١,٣٥٧
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٢٦,٧٩٥	٢٨,٨٢٠
ايراد (مصروف) إيجار تشغيلي	١,٠٨٤	(٢,٢٠٠)
مصروفات أخرى	(١٠,٠٧٤)	(٦٣,٨٣٤)
(عبء) مخصصات أخرى	(٢٢,٤٧٦)	(٧,١٣٨)
الأجمالى	٦١,٧٣٢	١,٥٠٧,٠٠٥

١٣- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
نقدية	١,١٩٤,٣٩٣	٧٩٦,١٣٣
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	٦,١٧٨,٢١٠	٥,٣٠٠,٧٠٠
الأجمالى	٧,٣٧٢,٦٠٣	٦,٠٩٦,٨٣٣
أرصدة بدون عائد	٤,٤٧٥,٦٦٣	٣,٣٧٢,٨١٣
أرصدة ذات عائد	٢,٨٩٦,٩٤٠	٢,٧٢٤,٠٢٠
الأجمالى	٧,٣٧٢,٦٠٣	٦,٠٩٦,٨٣٣

١٤ - أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
حسابات جارية	٣٨٥,١٣٠	٩٠٢,٧٦٠
ودائع(مضاربات)	٣٢,٨١٣,٧٩١	٩,٦١٥,٣٠٧
يخصم : الإيرادات المقدمة	(١٦٣,٣٤٩)	(٢٤,٢٥٨)
الإجمالى	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	١٠,٤٩٣,٨٠٩
البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	١٩,٩٥٦,٢٠٨	١,٧٦٤,٧٢١
بنوك محلية	١١,٩٣٣,٩١٩	٧,٦١٧,٥٥٨
بنوك خارجية	١,١٤٥,٤٤٥	١,١١١,٥٣٠
الإجمالى	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	١٠,٤٩٣,٨٠٩
أرصدة بدون عائد	٣٥٥,٣٣٧	٨٧١,٩٠٢
أرصدة ذات عائد	٣٢,٦٨٠,٢٣٥	٩,٦٢١,٩٠٧
الإجمالى	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	١٠,٤٩٣,٨٠٩
أرصدة متداولة	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	١٠,٤٩٣,٨٠٩
الإجمالى	٣٣,٠٣٥,٥٧٢	١٠,٤٩٣,٨٠٩

١٥ - أوراق حكومية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصرى
أذون الخزانة	١٠,٢٩١,٩٦٢	١٤,٤٩٠,٩٣٦
الإجمالى	١٠,٢٩١,٩٦٢	١٤,٤٩٠,٩٣٦

وتتمثل أوراق حكومية في :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصرى
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٣,٥٤٥,٥٤٠	٤,٧٣٣,١٥٠
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٢,١٢٧,٣٢٤	٢,٩٤١,٩٨٠
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	٤,٨٠٦,٤٧٩	٧,٢٧١,٨٣٠
عوائد لم تستحق بعد	(١٨٧,٣٨١)	(٤٥٦,٠٢٤)
إجمالي	١٠,٢٩١,٩٦٢	١٤,٤٩٠,٩٣٦

١٦- مخزون

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
مخزون خامات	١٧٠,٥٠٩	١٢٣,٩٦٠
مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود	١٨٤,١٤٩	١٢١,٠٧٥
مخزون انتاج تام	١٥٢,٧٢١	٥٠,٠٠٠
مخزون عقارى	٣١٦,٦٤٧	-
اعتمادات مستندية	٨٨,٨٥٦	٢٦,٨٥٥
	٩١٢,٨٨٢	٣٢١,٨٩٠

١٧- عملاء وأوراق قبض بالصافى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
عملاء	٥١٠,٠٢٩	٥٤٦,٩٢٧
أوراق قبض	٢٩٦,٦٣٤	١٨٦,٤١٠
شيكات برسم تحصيل	١٣٣,٠٥٥	٨٢,١٨٢
عملاء ضمان كمبيالات معززة	٢٩,٦٧٤	١٢,٩٢١
	٩٦٩,٣٩٢	٨٢٨,٤٤٠
(يخصم)		
مخصص إضمحلال العملاء	(٢٥,٩٨٤)	(٢٥,٦٨١)
	٩٤٣,٤٠٨	٨٠٢,٧٥٩

١٨- أصول مالية بغرض المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
أدوات حقوق ملكية مدرجة فى أسواق الأوراق المالية		
أسهم شركات محلية	٣٨,٥٥٠	٢٠,٥٣٨
	٣٨,٥٥٠	٢٠,٥٣٨

١٩ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م بالألف جنيه مصري
أفراد		
مرابحات شخصية	٦٨٠,٠٩٢	٦٣٧,٠٩٣
مرابحات عقارية	٤٤٩,٠٧٠	٣٧٠,٩٧٨
اجمالى (١)	١,١٢٩,١٦٢	١,٠٠٨,٠٧١
مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
مرابحات مباشرة	٢,٨٣٨,٤٢٨	٢,٨٨٢,٣١٣
مرابحات مشتركة	٥,٠١٧,٨١٣	٣,٥٦٦,٢٤١
اجمالى (٢)	٧,٨٥٦,٢٤١	٦,٤٤٨,٥٥٤
اجمالى المشاركات و المضاربات و والمرابحات للعملاء (١+٢)	٨,٩٨٥,٤٠٣	٧,٤٥٦,٦٢٥
يخصم : الإيرادات المقدمة والعوائد المجنبة	(٩٧٦,٣٠١)	(٧٢٤,١٤٣)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(١,١٧٤,٨٧٩)	(١,٠٧٨,٤٥٨)
الصافي يوزع الى:	٦,٨٣٤,٢٢٣	٥,٦٥٤,٠٢٤
أرصدة متداولة	٦,٨٣٤,٢٢٣	٥,٦٥٤,٠٢٤
الإجمالى	٦,٨٣٤,٢٢٣	٥,٦٥٤,٠٢٤

بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة والتى لا يمكن التصرف فيها إلا بموافقة البنك ضمانا لعمليات توظيف تجارية فى تاريخ الميزانية مبلغ ٥٩,٨٨١ ألف جنيه مصرى مقابل مبلغ ٦٦,٤٤١ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة .

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

٣١ ديسمبر ٢٠١٧م **(بالألف جنيه مصرى)**

	أفراد		
	مرابحات شخصية وسيارات	مرابحات عقارية	الإجمالي
الرصيد أول السنة	١٩٩,٧٨١	١٢,٨٩٨	٢١٢,٦٧٩
عبء الاضمحلال خلال السنة	٧,٢٨٠	-	٧,٢٨٠
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(٩,٤٢٥)	(١٥٠)	(٩,٥٧٥)
مخصص انتفي الغرض منه	(٦,٥٩١)	-	(٦,٥٩١)
محول من مخصص المؤسسات	(٤٣,٣٥٦)	-	(٤٣,٣٥٦)
فروق تقييم	(٢)	-	(٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	١٤٧,٦٨٧	١٢,٧٤٨	١٦٠,٤٣٥

	مؤسسات		
	مرابحات مباشرة وأخرى	مرابحات مشتركة	الإجمالي
الرصيد أول السنة	٨٦٤,٥٣٨	١,٢٤١	٨٦٥,٧٧٩
عبء الاضمحلال خلال السنة	٢٣٠,٨٠٣	-	٢٣٠,٨٠٣
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(٥٤,٧٢٧)	-	(٥٤,٧٢٧)
مخصص انتفي الغرض منه	(٦٢,٣٠٨)	(١,٢٤١)	(٦٣,٥٤٩)
محول الى مخصص الأفراد	٤٣,٣٥٦	-	٤٣,٣٥٦
فروق تقييم	(٧,٢١٨)	-	(٧,٢١٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	١,٠١٤,٤٤٤	-	١,٠١٤,٤٤٤
الإجمالي	١,١٦٢,١٣١	١٢,٧٤٨	١,١٧٤,٨٧٩

٣١ديسمبر ٢٠١٦م	(بالألف جنيه مصري)	
	أفراد	
مرابحات شخصية وسيارات	مرابحات عقارية	الإجمالي
الرصيد أول السنة ٦٧,٤٦٧	١٢,٨٢٠	٨٠,٢٨٧
عبء الاضمحلال خلال السنة ١٥,٦٤٨	٩٢٥	١٦,٥٧٣
مبالغ تم إعدامها خلال السنة (١٢,٦١٢)	(٨٣٣)	(١٣,٤٤٥)
مخصص انتفي الغرض منه (١١,٣٤٤)	(١٤)	(١١,٣٥٨)
محول الى مخصص المؤسسات ١٤٠,٦٢٢	-	١٤٠,٦٢٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م ١٩٩,٧٨١	١٢,٨٩٨	٢١٢,٦٧٩

	مؤسسات	
مرابحات مباشرة وأخرى	مرابحات مشتركة	الإجمالي
الرصيد أول السنة ٩٥٩,٩٨٨	٧,٥٥٣	٩٦٧,٥٤١
عبء الاضمحلال خلال السنة ١١١,٨٩٧	-	١١١,٨٩٧
مبالغ تم إعدامها خلال السنة (٧٧,٣٩٣)	-	(٧٧,٣٩٣)
مخصص انتفي الغرض منه (١١٣,٩٦٥)	(٦,٣١٢)	(١٢٠,٢٧٧)
محول من مخصص الأفراد (١٤٠,٦٢٢)	-	(١٤٠,٦٢٢)
محول لمخصصات اخرى (٦,١٠٨)	-	(٦,١٠٨)
فروق تقييم ١٣٠,٧٤١	-	١٣٠,٧٤١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م ٨٦٤,٥٣٨	١,٢٤١	٨٦٥,٧٧٩
الإجمالي ١,٠٦٤,٣١٩	١٤,١٣٩	١,٠٧٨,٤٥٨

٢٠ - استثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر٢٠١٦ م بالألف جنيه مصري
٢٠/أ- استثمارات مالية متاحة للبيع		
أدوات دين – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٦٠٦,٢٥٤	١,٣٤٥,٨٦٥
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	١٩٤,٠٤٤	٣٧٦,٨٧٠
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	٣,٧٤٩,٤١٦	٤,٢٥٠,٢٩١
إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (١)	٤,٥٤٩,٧١٤	٥,٩٧٣,٠٢٦
٢٠/ب- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	١٧,١٦٥,٨٩٢	٢٨,٥٥٥,٣٣٦
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢٥,٧٩٧	٢٦,٧٦٧
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(٨٥٤)	(٥,٧٠٧)
إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (٢)	١٧,١٩٠,٨٣٥	٢٨,٥٧٦,٣٩٦
إجمالي استثمارات مالية (١+٢)	٢١,٧٤٠,٥٤٩	٣٤,٥٤٩,٤٢٢

تسويات مخصص خسائر الاضمحلال للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر٢٠١٦ م بالألف جنيه مصري
الرصيد أول العام	(٥,٧٠٧)	(١٣,٢٩٣)
رد الاضمحلال عن وثائق صناديق الاستثمار	٤,٨٥٣	٧,٥٨٦
الإجمالي	(٨٥٤)	(٥,٧٠٧)

٢٠/ج - استثمارات في شركات شقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠١٧م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
مستشفي مصر الدولي	مصر	١٦٦,٦٨٤	٤٣,٠٨٦	١٦٦,٤٠٢	٢٩,٦١٨	٣١,٠٦٢	%٢٤,٠٨
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٧٠٦,٨٤٧	٥٠١,٦٣٦	٦١,٦١٤	٤٦,١٣٨	٦٢,٥٥٩	%٢٤,٧٥
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٨١٠	١,٨٢٤	٨	(١٩٦)	-	%٢٥,٠٠
اوراسكوم للإسكان والتعمير	مصر	٩٥٣,٢٥٧	١,٠٤٤,٤٦٦	٥٠,٨٢٥	(٢٩,٩٧١)	١٠٣,٠٩٥	%٤٠,٠٠
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٦٨٧	١٠٩	٤٦٥	٢٠	٢٣٦	%٤٠,٠٠
الإسلامية لإنتاج الأرضيات	مصر	-	-	-	-	٢٠	-
الإسلامية للإستثمار والتنمية	مصر	٣,٠٧٩	٧٠٧	٥٥	(٣٧٠)	١,٠٣٨	%٤٣,٧٧
الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	مصر	٧,٩٤٠	٣,٩٦١	٢,٦٣٩	١٢٦	١,٩٧١	%٤٨,٥٧
الجيزة للصناعات الزراعية	مصر	-	-	-	-	٢٠٠	-
الإجمالى						٢٠٠,١٨١	

٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
الإسلامية لإنتاج الأرضيات	مصر	-	-	-	-	٢٠	-
مستشفى مصر الدولى	مصر	١٦٦,٦٨٤	٤٣,٠٨٦	١٦٦,٤٠٢	٢٩,٦١٨	٣٤,٣٥٧	%٢٤,٠٨
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٦٦٧	١٠٩	٤١٩	١٣	٢٣١	%٤٠
الإسلامية للاستثمار والتنمية	مصر	٣,٧٠٤	٩٦٣	٦١٣	(١,٥٦٩)	١,٠٣٧	%٤٣,٧٦
الجيزة للبويات و الصناعات الكيماوية	مصر	٧,٨٧١	٤,٠١٩	٢,٣٠٦	(١٠٨)	١,٩٢٨	%٤٨,٥٧
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٦٣٩,٩٣٨	٤٥٦,٦٨٩	٥٨,٨٧٢	٣٧,٥٤١	٥٠,٧٩٠	%٢٤,٧٥
أوراسكوم للإسكان و التعمير	مصر	٦٩٠,٠٦٨	٧٥٠,٦٤٩	٢,٢٧٢	(٢٣,٠٢٨)	٩٦,٧٤٩	%٤٠
الجيزة للصناعات الزراعية	مصر	-	-	-	-	٢٠٠	-
اجمالى						١٨٥,٣١٢	

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

٢٠/د- صافي (خسائر)/ أرباح الاستثمارات المالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر٢٠١٦ م بالألف جنيه مصري
أرباح بيع أصول مالية متاحة للبيع	١٦٦,٤٦٢	٨٦,٣٠٩
إيرادات (مصروفات) الاستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	٥٧,١٣٥	(١٩,٣٨٠)
أرباح بيع أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٥٧	١٤٥,٩٢٧
خسائر اضمحلال أسهم في شركات تابعة وشقيقة	(٢٢٨)	٣٠,٩١٣
(خسائر) اضمحلال أصول مالية متاحة للبيع	(٢٨٠,١٣٣)	(١٢٠,٢٣١)
	(٥٦,٦٠٧)	١٧٧,٤٥٦

٢١ - أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر٢٠١٦ م بالألف جنيه مصري
الإيرادات المستحقة	٥٢٩,٣١٠	٩١٨,٣٠٨
المصروفات المقدمة	٣٩,٨٧٠	٩,٥٩٩
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	١٩,٤٩٥	١٠,١١٣
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	٢٢١,٧٥٥	٢٠٤,٥٩٤
التأمينات والعهد	١١,٦٥٧	١٥,٢١٠
القرض الحسن	٥٧	٦١
مشروعات تحت التنفيذ *	٨٣,٦٣٤	٢٣,٣٠٦
أخرى	٣٨٣,٦١٣	٤٥٠,٣٢٤
مسدد تحت حساب الضرائب	٣١٥,٨٠٥	٣٩١,٤٠٤
	١,٦٠٥,١٩٦	٢,٠٢٢,٩١٩

* فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
فروع تحت التأسيس	٨٣,٢٠٢	٢٢,٨٧٤
مباني للعاملين تحت الإنشاء	٤٣٢	٤٣٢
	٨٣,٦٣٤	٢٣,٣٠٦

٢٢ - أصول غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
رصيد اول العام	١٠,٠٣٧	٧,٨٦٢
إضافات	٧,٤٢١	٩,٦١٠
استهلاك	(٦,٤٧٢)	(٧,٤٣٥)
	١٠,٩٨٦	١٠,٠٣٧

٢٣ - أصول ثابتة

	أراضي وإنشاءات ومرافق	تحسينات أصول مستأجرة	آلات ومعدات	أخرى	الإجمالي
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
الرصيد في ٢٠١٦/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٦/١/١	١,٣٣١,٤٥٧	٤,٧٥١	٣٩٤,٢٤٦	٨٤,٩٥٠	١,٨١٥,٤٠٤
إضافات	١٧٤,٤٦١	١,٩٦٤	٣٣,١٢٣	٧٥,٤٩٦	٢٨٥,٠٤٤
استبعادات	(١٧,٩٥٩)	-	(٢,٢٧٠)	(٣,٠٢٤)	(٢٣,٢٥٣)
إهلاك العام	(١٥,٩٦٦)	(٧٠٢)	(٧١,٦٤٠)	(١٧,٩٧٧)	(١٠٦,٢٨٥)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٦/١٢/٣١	١,٤٧١,٩٩٣	٦,٠١٣	٣٥٣,٤٥٩	١٣٩,٤٤٥	١,٩٧٠,٩١٠
الرصيد في ٢٠١٦/١٢/٣١					
التكلفة	١,٦٥٣,٣٢٠	٨,٢٠٢	٩١٤,٦٥٤	٣٠٤,٥٤٩	٢,٨٨٠,٧٢٥
مجمع الإهلاك	(١٨١,٣٢٧)	(٢,١٨٩)	(٥٦١,١٩٥)	(١٦٥,١٠٤)	(٩٠٩,٨١٥)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٦/١٢/٣١	١,٤٧١,٩٩٣	٦,٠١٣	٣٥٣,٤٥٩	١٣٩,٤٤٥	١,٩٧٠,٩١٠
الرصيد في ٢٠١٧/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٧/١/١	١,٤٧١,٩٩٣	٦,٠١٣	٣٥٣,٤٥٩	١٣٩,٤٤٥	١,٩٧٠,٩١٠
إضافات	٤١,٥٣٨	١,٣٧١	٧٦,٨٧٢	٤٢,٣١٤	١٦٢,٠٩٥
استبعادات	(١١٣)	-	(٤٩,٥٩٦)	(٤٠٣)	(٥٠,١١٢)
إهلاك العام	(٢٦,٣٠٨)	(١,٠٨٠)	(٦,٣٦٢)	(٦٢,٥٧٩)	(٩٦,٣٢٩)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٧/١٢/٣١	١,٤٨٧,١١٠	٦,٣٠٤	٣٧٤,٣٧٣	١١٨,٧٧٧	١,٩٨٦,٥٦٤
الرصيد في ٢٠١٧/١٢/٣١					
التكلفة	١,٦٩٤,٧٤٥	٩,٥٧٣	٩٤١,٩٣٠	٣٤٦,٤٦٠	٢,٩٩٢,٧٠٨
مجمع الإهلاك	(٢٠٧,٦٣٥)	(٣,٢٦٩)	(٥٦٧,٥٥٧)	(٢٢٧,٦٨٣)	(١,٠٠٦,١٤٤)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٧/١٢/٣١	١,٤٨٧,١١٠	٦,٣٠٤	٣٧٤,٣٧٣	١١٨,٧٧٧	١,٩٨٦,٥٦٤

٢٤ - إستثمارات عقارية

	الأراضي	المباني	الإجمالي
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
التكلفة			
في ٢٠١٦/١/١	١٨,٠٠٠	١٨٨,١٤٨	٢٠٦,١٤٨
إضافات	٢١,٣٢٠	٤,٦٨٠	٢٦,٠٠٠
استبعادات	-	(١٨١,١٤٨)	(١٨١,١٤٨)
٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣٩,٣٢٠	١١,٦٨٠	٥١,٠٠٠
مجمع الاهلاك			
فى ١ يناير ٢٠١٦	-	(٩٣)	(٩٣)
اهلاك العام	-	(١٤٨)	(١٤٨)
٣١ ديسمبر ٢٠١٦	-	(٢٤١)	(٢٤١)
صافى القيمة الدفترية	٣٩,٣٢٠	١١,٤٣٩	٥٠,٧٥٩
التكلفة			
في ٢٠١٧/١/١	٣٩,٣٢٠	١١,٦٨٠	٥١,٠٠٠
إضافات	-	-	-
٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٩,٣٢٠	١١,٦٨٠	٥١,٠٠٠
مجمع الاهلاك			
فى ١ يناير ٢٠١٧	-	(٢٤١)	(٢٤١)
اهلاك العام	-	(٢٣٤)	(٢٣٤)
٣١ ديسمبر ٢٠١٧	-	(٤٧٥)	(٤٧٥)
صافى القيمة الدفترية	٣٩,٣٢٠	١١,٢٠٥	٥٠,٥٢٥

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
حسابات جارية	٥٥٥,١٨٥	٣٧٣,٦٣٦
ودائع	١٩,٩٤٥	١٠١,١٧٠
الأجمالى	٥٧٥,١٣٠	٤٧٤,٨٠٦
بنوك مركزية	٢٣٥,٧١٤	١٤٦,٢٩٠
بنوك محلية	٢٤٣,١٤٧	١٢٣,١٩١
بنوك خارجية	٩٦,٢٦٩	٢٠٥,٣٢٥
الأجمالى	٥٧٥,١٣٠	٤٧٤,٨٠٦
أرصدة بدون عائد	٣٩٣,٠٢٣	٣٠٧,٢٨٣
أرصدة ذات عائد متغير	١٩,٩٤٦	١٠١,١٧٠
أرصدة ذات عائد ثابت	١٦٢,١٦١	٦٦,٣٥٣
الأجمالى	٥٧٥,١٣٠	٤٧٤,٨٠٦
أرصدة متداولة	٥٧٥,١٣٠	٤٧٤,٨٠٦
الأجمالى	٥٧٥,١٣٠	٤٧٤,٨٠٦

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
حسابات تحت الطلب	٢,٢٦٧,٩٥١	١,٣١٤,٨٠٨
حسابات لأجل وبإخطار	٥١,٨٤٠,٠٠٤	٤٧,٧٢٨,٥٦٨
شهادات ادخار	١٦,٦٩٠,٦٢٤	١٤,٤٧٣,٩٠٣
أخرى *	١٧٠,٦٣٧	٢٣٥,٩٢٥
الاجمالى	٧٠,٩٦٩,٢١٦	٦٣,٧٥٣,٢٠٤
حسابات مؤسسات	٢,٢٤٩٣٧٠	١,٨٨٩,٧٧٧
حسابات أفراد	٦٨,٧١٩,٨٤٦	٦١,٨٦٣,٤٢٧
الاجمالى	٧٠,٩٦٩,٢١٦	٦٣,٧٥٣,٢٠٤
أرصدة بدون عائد	٢,٤٣٨,٥٦٦	١,٥٥٠,٧٣٣
أرصدة ذات عائد متغير	٦٨,٥٣٠,٦٥٠	٦٢,٢٠٢,٤٧١
الاجمالى	٧٠,٩٦٩,٢١٦	٦٣,٧٥٣,٢٠٤
أرصدة متداولة	٧٠,٩٦٩,٢١٦	٦٣,٧٥٣,٢٠٤
الاجمالى	٧٠,٩٦٩,٢١٦	٦٣,٧٥٣,٢٠٤

* تتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار أرصدة قدرها ٣٣,٣٠٧ ألف جنيه مصرى مقابل ٧٧,٨٣٤ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة . تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه – استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	٢,٠٢٧,٤١٣	١,٦٠٩,٤٥٨
مصروفات مستحقة	٤,٦١٨	٣,٦٢٧
الزكاة المستحقة شرعا	٣٨,٤٦٨	٣٢,٢٧٩
توزيعات مساهمين	٧١,٨١٧	٨٩,٨٨٤
أرصدة دائنة متنوعة	٨٣٥,٠٣٠	١,١٧٥,٤٩٨
الاجمالى	٢,٩٧٧,٣٤٦	٢,٩١٠,٧٤٦

٢٨ - مخصصات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٤٢,٧٨٩	١١٣,٤٤٨
فروق تقييم عملات أجنبية	(٤)	٧٧
المستخدم خلال العام	(٢,٧٢٢)	(٨٨,٣٣٢)
مخصصات انتفى الغرض منها	(٦٨٨)	-
المحمل على قائمة الدخل	٦,٣٠٠	١٧,٥٩٦
الرصيد في آخر العام	٥٢,١٨٩	٤٢,٧٨٩

٢٩ - رأس المال وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ١,٧٧٥,٦٨١ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بقيمة أسمية ١ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

	عدد الأسهم (بالمليون)	اسهم عادية بالألف جنيه مصري	أسهم خزينة بالألف جنيه مصري	الإجمالي بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٣٥٦	١,٥٨٠,٥١٥	-	١,٥٨٠,٥١٥
أسهم خزينة *	-	-	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
اسهم مجانية بواقع واحد سهم ممولة من الارباح المحتجزة	١١	١٩٥,١٦٦	-	١٩٥,١٦٦
الرصيد في آخر العام	٣٦٧	١,٧٧٥,٦٨١	(٩,٨٩٢)	١,٧٦٥,٧٨٩

٣٠ - الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
احتياطيات		
احتياطي المخاطر البنكية	١٥٤,٦٣٨	١٣٧,٢٠٣
احتياطي قانوني (عام)	٧٤٥,٤١٥	٤٥٦,٦٧٤
احتياطي خاص	٣٣,٦٦١	٣٣,٦٦١
احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع	١,٨٧٧,٦٢٨	٢,٢٣١,٨٦٤
احتياطي رأسمالي *	٢١,٥١٦	٢٠,٩٣٦
إجمالي الاحتياطيات في آخر العام	٢,٨٣٢,٨٥٨	٢,٨٨٠,٣٣٨

*يمثل أرباح عن بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالى قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م .

٣٠ - الاحتياطيات والأرباح المحتجزة (تابع)

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	١٣٧,٢٠٣	٩٦,٨٦٧
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية من اصول الت ملكيتها	١٧,٤٠٢	٣٩,٩٣٤
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية خلال العام	٣٣	٤٠٢
الرصيد في آخر العام	١٥٤,٦٣٨	١٣٧,٢٠٣

ب - احتياطي قانوني (عام) و رأسمالي

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٤٧٧,٦١٠	٤٠١,٢٩٨
محول من الأرباح إلي احتياطي قانوني(عام)	٢٨٨,٧٤١	٧٥,٣٨٥
محول من الأرباح إلي احتياطي رأسمالي	٥٨٠	٩٢٧
الرصيد في آخر العام	٧٦٦,٩٣١	٤٧٧,٦١٠

ج - احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٢,٢٣١,٨٦٤	٧٥٩,٠٠٧
(خسائر) أرباح التغير في القيمة العادلة	(٦٣٤,٣٦٩)	١,٣٥٢,٦٢٦
خسائر اضمحلال أصول مالية متاحة للبيع (إيضاح ٢١د)	٢٨٠,١٣٣	١٢٠,٢٣١
الرصيد في آخر العام	١,٨٧٧,٦٢٨	٢,٢٣١,٨٦٤

د- صافي أرباح العام و الأرباح المحتجزة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ديسمبر٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٤,٢٠٠,٨٧٦	٢,١٧٦,١٦٢
محول إلى رأس المال	(١٩٥,١٦٦)	(٥٢١,١٦٠)
محول إلى الاحتياطى القانوني	(٢٨٨,٧٤١)	(٧٥,٣٨٥)
محول إلى الاحتياطيات الاخرى	(٥٨٠)	(٩٢٧)
توزيعات العام المالي السابق	(٥٣٢,٦٣٩)	(٢٩١,٤٠٥)
الرصيد في أخر العام	٣,١٨٣,٧٥٠	١,٢٨٧,٢٨٥
صافي أرباح العام قبل التحويل الى احتياطى المخاطر البنكية العام	١,٧٧٧,٢٢٣	٢,٩١٣,٩٩٣
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية العام	(٣٣)	(٤٠٢)
صافي أرباح العام	١,٧٧٧,١٩٠	٢,٩١٣,٥٩١
صافي أرباح العام والأرباح المحتجزة	٤,٩٦٠,٩٤٠	٤,٢٠٠,٨٧٦

٣١ - إضمحلال الأصول

لأغراض قائمة التدفقات النقدية ، تضمن بند إضمحلال الأصول بقائمة التدفقات النقدية الأرصدة التالية :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	١٦٦,٦٥٧	١٢١,٤٦٨
عملاء وأوراق قبض	٣٠٣	٧,١٤٥
استثمارات مالية محتفظ بها حتي الاستحقاق	(٤,٨٥٣)	(٧,٥٨٦)
خسائر اضمحلال أصول مالية متاحة للبيع	٢٨٠,١٣٣	١٢٠,٢٣١
	٤٤٢,٢٤٠	٢٤١,٢٥٨

٣٢ - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصري
نقدية	١,١٩٤,٣٩٣	٧٩٦,١٣٣
أرصدة لدى البنوك (حسابات جارية)	٣٨٥,١٣٠	٩٠٢,٧٦٠
أوراق حكومية (استحقاق أقل من ثلاثة شهور)	٣,٥٤٥,٥٤٠	٤,٧٣٣,١٥٠
	٥,١٢٥,٠٦٣	٦,٤٣٢,٠٤٣

٣٣ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا خلال العام الحالى والأعوام السابقة وما تم تكوينه يمثل التزام قانونى نتج عن حدث في الماضى وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وسبق أن تحملت به نتائج أعمال البنك في السنوات الماضية .

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٣٦٧,٢٢٩ ألف جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م متمثلة في تمويل مرابحات مشتركة واستثمارات مالية متاحة للبيع وكذا فى شركات تابعة وشقيقة بجانب مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات .

٣٣ - التزامات عرضية وارتباطات (تابع)

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار فيما يلي :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بالألف جنيه مصرى
ارتباطات عن توظيفات	٧٢٥,٥٢٢	٦١٧,٤٨٨
الأوراق المقبولة	١٣,٦٢٥	٢٠,٤١٤
خطابات ضمان	١٧٥,٧١٥	٢٤٤,٤٥٦
اعتمادات مستنديه استيراد	٣٨٩,١٤٧	٤٥١,٥٨٨
اعتمادات مستنديه تصدير	١,٠٥١	-
اجمالى عقود المبادلة	-	٤٤,٧٤٩
الإجمالي	**١,٣٠٥,٠٦٠**	١,٣٧٨,٦٩٥

٣٤ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

- **صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري)**

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بمبلغ ٢٢,٠٧٤,٥٠٢ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مبلغ ١٣٥,٩١ جنيه مصرى بعد توزيعات قدرها ٧٢,٠ جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ١,٠٨٤,٢٤٦ وثيقة .

- **صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمى)**

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولي بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسبش مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٩,٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٨٦٨,٥٠٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بمبلغ ٣,٩٥٨,٥٠٠ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مبلغ ١٠١,٥٠ جنيه مصرى كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٣٤,٧١١ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الاخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٢,٩٥٢,٥٧٦ جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٥ - أرقام المقارنة

لم يتم تعديل أرقام المقارنة .